أسباب وآثار التغيُّرات في نظم حيازة الأرض في جبال النوبة الشرقية (1970-2009م)

د. رابح محمد نور رابح*

المستخلص

هدفت الدراســـة إلى معرفة مؤشـــرات تغيُّر نظم حيازة الأرض في جبال النوبة الشـــرقية (ولاية جنوب كردفان) ، والعوامل الطبيعية والبشـــرية المؤثرة عليها، والآثار الناتجة عن تلك التغيُّرات ، ولتحقيق أهداف الدراســـة اعتمد الباحث على البيانات الثانوية بالإضـــافة إلى الأولية التي جمعت عن طريق الاســـتبانة والمقابلات الفردية والجماعية والملاحظات الميدانية المباشرة ، وتم تحليل تلك البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). استخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي والإحصائي والإيكلوجيا السَّياسية كمناهج نظرية للتحليل، وتم اختيار عيّنة عشوائية بلغ حجمها الكلي (452) أسـرة ، وهي كافية إحصـائياً لتعميم النتائج المسـتمدة من العينة على مجتمع الدراسة. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تغُّير نظم حيازة الأرض بالمنطقة نتيجة لعوامل طبيعية وبشـــرية ، تناقص كلٍّ من الإنتاج الزراعي والغابي ، والدخول الشـــهرية ، وملكية الأســـرة من الثروة الحيوانية ، ومســـاحة النبات الطبيعي في الحاضر مقارنة بفترة السبعينيات . بناءً على تلك النتائج أوصت الدراسة بضرورة إعادة تقسيم أراضي مشاريع الزراعة الآلية بما يراعي أسس العدالة الاجتماعية ، والتوازن البيئي والمحافظة على موارد الأرض ، وتشـــجيع التكامل الزراعي والرعوي والغابي في حيازات المزارعين ، بالإضـــافة إلى ضـــرورة تحقيق التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية المستدامة الشاملة ، كما تنبه الدراسة إلى ضرورة تبني الرعاة والمزارعين للرعي والزراعة المتنقلين اللذين يمكَّنان النبات والتربة من التجدُّد ، وضـرورة الاعتراف بالتنوع وقبول الآخر وإنزال هذه القيم إلى مستوى السلوك بالتربية.

* أستاذ الجغرافيا المساعد ، كلية العلوم التربوية ، الكاملين.

EDITORIAL

المقدمة:

إنّ الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإيكولوجية الأفريقية العامة، مارست تأثيرها العميق على جماعات الرعاة والمزارعين الأفارقة الذين أضحوا خاضعين لقوى خارجية تمتلك مزيداً من التأثير على النظم الإيكولوجية ، وتجعل أنظمة الإنتاج المحلي ذات قابلية عالية للتدهور . ويحتاج فهم هذه الأزمة ، إلى منظور يقوم على أساس الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الواسعة وفي سياق ارتباطها مع عوامل مثل النمو السكاني ، المأزق الزراعي ، دمج الاقتصاديات الرعوية والزراعية في اقتصاد السوق ، وحالة عدم الأمن الناتجة عن الحروب والصراعات الأهلية ، والسياسات القومية والدولية الخاطئة ، هذا بالإضافة إلى دور تلك العوامل المرتبطة بالمناخ والإيكولوجيا، ولقد قادت تلك العمليات إلى الاستقرار والتحضر من ناحية وتحلل الثقافات التقليدية، وتدهور الموارد الطبيعية وفي النهاية الضعف المتزايد في مقدرة الجماعات على مواجهة الضغوط الاقتصادية والإيكولوجية من ناحية أخرى (مانجر:1998م).

وفي أفريقيا جنوب الصحراء يحظى نمط حيازة الأرض وعلاقته بالفقر والنزاعات العنيفة باهتمام بالغ. ورغم الخلاف حول ذلك ، يظل نمط حيازة الأرض أحد العوامل البنيوية المساهمة في الفقر والعنف في أفريقيا وعليه فأنّ تأمين الحقوق في الأرض يشكل إحدى الوسائل الهامة لاجتثاث الفقر وتحقيق الرفاهية (عجيمي: 2006) .

وتشكّل الأرض عنصراً مركزياً للمجتمعات الريفية في السودان ، فالأرض وسيلة للحياة وإعادة الإنتاج الاجتماعي ، ومصدراً للفخر والاستغلال والنزاع والصراع الاجتماعي من أجل الحقوق في الأرض والعدالة الاجتماعية (عجيمي:2006م).

2:1 مشكلة البحث:

ولاية جنوب كردفان ومنطقة جبال النوبة الشرقية على وجه الخصوص من المناطق الغنية بمواردها الطبيعية المتنوعة التي تدعم وجود عدة قبائل ومجتمعات تعمل أساساً بالزراعة التقليدية وتربية الحيوان وتتعايش مع بعضها دون أي

صراعات أو ضغوط على البيئة والموارد الطبيعية .

ولكن مع بداية السبعينات تغُّير هذا الوضع وخضعت المنطقة لتغيرات في أنماط حيازة الأرض وحركة السكان. ويمكن طرح هذه المشكلة في التساؤلات الآتية:

1- ما مؤشرات تغُّير نظم حيازة الأرض في جبال النوبة الشرقية.
2- ما أسباب التغَّيرات في نظم حيازة الأرض بالمنطقة.
3- هل للهجرات الاستيطانية الوافدة وبرنامج توفير المياه دور في هذه التغُّيرات.
4- ما الآثار الناتجة عن تغُّير نظم حيازة الأرض بالمنطقة.

3:1 فرضيات البحث :

EDITORIAL

1- تتباين مؤشرات تغُّير نظم حيازة الأرض بالمنطقة .
2- تلعب العوامل الطبيعية والبشرية دوراً كبيراً في تغُّير نظم حيازة الأرض بالمنطقة.
3- تتنوع الآثار الناتجة عن التغُّيرات في نظم حيازة الأرض بالمنطقة.
4- إنّ الاعتراف بالحقوق التقليدية للجميع وإصلاح السياسات والتشريعات يعتبر المخرج لمأزق التغُّيرات وآثارها السالبة.

4:1 أهداف البحث :

1- دراسة مؤشرات تغُّير نظم حيازة الأرض الريفية في جبال النوبة الشرقية.
2- إبراز أسباب التغُّيرات في نظم حيازة الأرض بالمنطقة.
3-تقييم النظام العرفي لحيازة الأرض في جبال النوبة الشرقية.
4- توضيح دور الهجرات الاستيطانية الوافدة للمنطقة، و برامج توفير المياه في تنامي التغُّيرات في نظم حيازة الأرض.
5- دراسة الآثار الناتجة عن التغُّيرات في نظم حيازة الأرض بالمنطقة.
6- تقديم بعض المقترحات التي قد تساعد في خفض وتقليل حدة التغُّيرات السالبة.

5:1 أسباب اختيار منطقة الدراسة :

هناك عدة أسباب دفعت الباحث لاختيار منطقة الدراسة يمكن تلخيصها في الآتي:-

1- إنّ المنطقة رغم أهميتها التاريخية وما تتمتع به من موارد متنوعة إلا أنها لم تجر فيها دراسات جغرافية واسعة توضح مدى التغُّيرات التي شهدتها المنطقة وآثارها.
2- لما كانت حقوق الأرض في المنطقة في حالة تغيير باستمرار كان لابد من إجراء مسح لنظام ملكية وحيازة الأرض باستمرار.
3- تعتبر المنطقة من أهم المناطق الجاذبة للسكان من مختلف جهات السودان وخارجه مما أدى لتعدد تيارات الهجرة الاستيطانية الوافدة إليها وبالتالي تعقد التركيبة العرقية ونظم حيازة الأرض وسرعة تغُّيرها.
4- تعرضت المنطقة كغيرها من مناطق الساحل السوداني لموجة الجفاف وتدهور البيئة وفي نفس الوقت أصبحت منطقة لجوء لعدة قبائل رعوية وزراعية الأمر الذي أدى لمضاعفة معاناة المنطقة وبالتالي حاجتها للمزيد من الدراسات لتقييم الأوضاع الجديدة واقتراح المعالجات.

6:1: حدود البحث :-

أ- **الحدود المكانية** :- تناول البحث بالدراسة محليات رشاد والعباسية وأبو جبيهة وتلودي بالمنطقة الشرقية بجبال النوبة (منطقة تقلي سابقاً ، بولاية جنوب كردفان) والتى تقع بين خطي عرض 36 ¯ 9 ° و 18 ¯ 12 ° شمالاً وخطي طول 30 ° و33° شرقاً.

ب- **الحدود الزمانية** :- يركز البحث على الفترة الزمنية مابين 1970 – 2009م وذلك لأنّ هذه الفترة شهدت تغُّيرات سريعة وواضحة بدخول مشاريع التحديث الزراعي ومشاريع الزراعة الآلية المطرية وتوسعها على حساب مناطق الغابات والمراعي والزراعة التقليدية ، إضافة لتوفير مياه الشرب للإنسان والحيوان خلال

EDITORIAL

هذه الفترة مما أدى لزيادة السكان والثروة الحيوانية واستقرارها بالمنطقة وما تبع ذلك من تغُيرات وصراعات حول موارد الأرض.

7:1 الدراسات السابقة:

المرسي(1980م) في دراسته عن (أثر تغُير نظم الحيازة على الإنتاجية الزراعية في زمبابوي)، توصل إلى أنّ برامج الإصلاح الزراعي تمثلت انجازاته في إعادة التخطيط في حيازة (902) مليون هكتار من الأراضي الزراعية ، وإعادة توطين (230) ألف أسرة من أصل صغار المزارعين السود وإمدادهم بخدمات الزراعة الأساسية التي تمكنهم من بدء النشاط الزراعي ، إلا أنّ البرنامج قد واجه العديد من العقبات.

ذكر محمد (1999م) أنّ جلاتي وآخرين(Galaty,et.al:1994) تناولوا التحولات في ملكية الأراضي التي أخذت مكانها في أفريقيا ، وتحليل الاتجاهات العامة لزيادة الضغط على الموارد الرعوية ونمو الخصخصة في الأراضي الجافة وتدني ضمانات ملكية الأرض للرعاة والتغُيرات وسط رعاة الماساي في كينيا وتنزانيا . وختمت الدراسة بضرورة تبني الخصخصة من أجل زيادة الإنتاج.

يشير (درينج : 1992م) في كومينبانج ، بنغلاديش إلى أنّ الأرض هي أداة الإنتاج المؤثرة في المجتمعات النامية ، حيث يكسب ثلاثة من أربعة أفراد قوتهم من الزراعة. وهنالك علاقة عكسية بين فقدان السيطرة على الأرض وزيادة معدلات الوفيات، فكلما قلت أو انعدمت فرص حيازة أو ملكية الأرض كلما كان ذلك حافزاً في زيادة معدلات وفيات الأطفال. كما أنّ جور توزيع الأراضي الحاد يدفع بالمزيد من الفقراء إلى هاوية المزارعين المعدمين، حيث تتقلص الملكيات الكبيرة إلى مساحات قزميه لا تكفي كمورد للرزق مع تقسيم ملايين الأسر لمزارعهم لأبنائهم.

أورد محمد (1999م) أنّ أنروه(1995م) في دراسته بعنوان (العلاقة بين ملكية الرعاة للموارد وملكية الدولة في الصومال ذكر :أنّ الرعاة في أفريقيا بصفة خاصة قد تأثروا بالعبء الثقيل الذي وضعته عليهم السياسات القومية لملكية الأرض ، والتي هي في كثير من الأحيان عملت على تهميش المجتمعات الرعوية . وأنّ ترتيب وتنظيم الموارد في الصومال عمل على تجاهل الرعاة من خلال الصيغ القومية لإدارة وملكية الموارد فكانت النتيجة هي الصراع حول الموارد والذي تبعه تدهور بيئي وقلة في الإنتاجية الرعوية.

في حديثه عن ملكية الأرض في أفريقيا أشار (Biaou : 1993) إلى أنّ نظم ملكية الأرض في إفريقيا معقُده وتختلف من قطر لآخر وحتى داخل القطر الواحد عندما توجد عدة مجموعات عرقية مختلفة ، ووصف نظام الملكية التقليدي بأنّه ليس السبب في صغر حجم الاستثمارات في الزراعة والإنتاج الغابي كما أنّه ليس السبب في تدهور البيئة. لكن نظام الملكية المشاع متهم بأنَّه غير واضح ويخضع لتفسيرات مختلفة كثيرة ويؤخذ عليه أنه لا يوزع الموارد الزراعية بفعالية ويتسبب في مستويات استثمار ضعيفة لأنّ المزارع غير متأكد من ملكيته التامة للأرض كما أنه لا يتبع نظم صيانة الموارد. ومع ذلك فإنّ لنظام الملكية المشاع محاسنه. فهو مرن قابل للتكيف ويسمح بتوطين الوافدين في الأراضي التي تخص المحليين، وعلى الوافدين الخضوع للعرف المحلي فيما يخص استخدام الأرض.

EDITORIAL

أما دراســـة الصـــعيدي(1969م) عن : نظم الحيازة في الأرض الزراعية وأثرها في كفاءة الإنتاج الزراعي بجمهورية مصـــر العربية : تبيَّن أنّ نوع الحيازة يوثر تأثيراً معنوياً على الكفاءة الإنتاجية للأراضـــي ووجد أنّ الفئات الكبيرة لحجم الحيازة تعطى صـافى للإيراد أكبر من الفئات الصـغيرة ، وعلى هذا فكبر حجم الحيازة يؤدَّي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية .

وفي الدراســة التي قام بها توفيق (1984م) بعنوان : أثر حجم الحيازة على الإنتاجية الغذائية لبعض المحاصـيل الزراعية الهامة : توصَّـل إلى وجود فروق معنوية بين حجم الحيازة ومتوسـط إنتاجية الفدان من المحاصيل الثلاثة محل الدراسة(الذرة الشامية والقمح والقطن).

في تقديمه لقضـايا الأرض والسـلام في السـودان أشـار الطيب(2006م) إلى أنّ عملية تحويل رأس المال العامل اسـتمرت في اتجاه تغيير وتعديل علاقات الإنتاج، والقيم ، والبناء، والنظم المعيشـة التقليدية ، خاصـة حيازة الأرض ، فالأرض أصـبحت سـلعة وميكانيكية الاختلافات الاجتماعية والاقتصـادية ، وسـبب للصراع والفقر .

تحدث محمد(2006م)عن دارفور والأرض بالتركيز على الحواكير وأوضـح أنّ التطور التاريخي لملكية الأرض في دارفور وحقوق الأرض يتأثران بالتغُّيرات الاقتصادية وديناميكية المجتمع (تغُّيرات اجتماعية وبيئية).ومن هذه المتغُّيرات ظهور أسـاليب جديدة متعايشـة مع الأسـاليب التقليدية . والتغُّير في أسـاليب اسـتغلال الأرض (زراعة الوديان ،حصـاد المياه ،الزراعة الآلية) كلها عوامل أثرت في الأسـاليب التقليدية وتكيفت مع تلك الأسـاليب. وتوصـل الكاتب إلى أنّ النزاع حول الأرض في دارفور ليس حول شـح أو قلة الأرض . بل حول حقوق الانتفاع ، والحل يكمن في الاعتراف بالحقوق التقليدية التي توفر حق الانتفاع للجميع.

يشـير سـليمان(2000م) في دراسـته عن ملكية الأرض بمنطقة جبال النوبة ، أنّ موضـوع ملكية الأرض ذو أهمية قصـوى في انفجار النزاع في جبال النوبة ، خاصـة فيما يتعلق بانتهاك الزراعة الآلية (1968م) لحرمة الملكيات الصغيرة من الأراضي في جبال النوبة .ويرى الكاتب أنّ ساكني المنطقة الأصليين تم تهميشهم من قبل صناع القرار، الأمر الذي خلق تلك الصراعات والتي انعكست سلباً على الموارد الهامشية والهشة .

كما أشار عبد الله(1984م) إلى أنّ ملكية الأرض لا تؤثر في إنتاجيتها واستخداماتها فحسب ، بل في توزيع الدخل وتحديد العدالة الاجتماعية مما يؤكَّد ضـرورة التحكم في الأراضـي لضـمان حسـن الاسـتخدام واستمرار عطاء الموارد الطبيعية بما فيها الأرض .

في دراســة بعنوان : حيازة الأرض في الســودان ، تحديات الأمن المعيشــي والســلام الاجتماعي ، أشـار(عجيمي:2006م) إلى أنّ نمط حيازة الأرض وعلاقته بالفقر والنزاعات العنيفة في أفريقيا جنوب الصـحراء يحظى باهتمام بالغ وظهرت عدة مناهج بحث تأسـس لهذا الرباط ، ورغم الخلاف حول ذلك يظل نمط حيازة الأرض أحد العوامل البنيوية المساهمة في الفقر والعنف في أفريقيا . وعليه فأنّ تامين الحقوق في الأرض تشكَّل احدى الوسائل الهامة لاجتثاث الفقر وتحقيق الرفاهية.

EDITORIAL

تناول (Rabih:1998) بالبحث والدراســـة آثار تداخل الرعاة البدو مع المزارعين المســـتقرين في المنطقة شبه الجافة بولاية جنوب كردفان، وأوضحت الدراسة أنّ التداخل تضاربي وليس تكاملي فالصراعات حول الأرض بين المزارعين والرعاة الرحل وفيما بين الرعاة أنفسهم شائعة إلا أنَّها زادتْ في السنوات الأخيرة.

وفي دراســة قام بها مانجر (1998م) بعنوان : ملكية وتخطيط الرعي في هضــاب البحر الأحمر. ذكر أنّ حقوق الملكية تنظم بواسطة مزيج من القانون التقليدي (العرف) والقانون الإسلامي(الشريعة)، ويفرق الهدندوة بين نوعين من الحقوق الأصــلية . الأول من دخلوا المنطقة، فمن اســتوطنوا المنطقة أولاً هم ملاكها الأصــليون وهذا حق يتمتع به ويدافع عنه كل أعضــاء القبيلة ، ثانيًا: يســتطيع الملاك الأصــليون أن يمنحوا أعضاء القبائل الأخرى حق الاستقرار واستخدام الأرض بشرط دفع إتاوة تسمي (بالقودب). ويخلص مانجر (1998م) إلى أنّ ملكية الأرض ســواء كانت مشــاعة أو غير ذلك فأنّ التهديد باســتخدامها الانتهازي يظل موجوداً في ظل غياب تنمية قطاعية متوازنة.

أورد الطاهر(2006) أنّ الأرض كانت محور نقاش كبير في اتفاقية الســلام بالســودان ووضــعت لها التشــريعات اللازمة وقوانين عدة تحكمها غير أنّ عدداً من هذه القوانين يحتاج إلى تعديل لتناســب التطور وتحضر الشعب السوداني.

8:1 المفاهيم والمصطلحات:

1:8:1 مفهوم الأرض :

يختلف مفهوم الأرض بين الناس، فهناك من يرى بأنها ســطح التربة أو التراب، أو البســيطة،أو تراب الوطن بمفهومه السياسي بين تعبيرات أخرى، (الريماوي: 2008 م). ومصطلح الأرض قد يعني أشياء كثيرة حســب ظروف النظرة إليها.فقد تعني ذلك الفراغ(Space)الذي نعيش فيه وما فوقه من مياه جارية، أو في باطنه من موارد طبيعية،أو مياه جوفية . وقد تعني الأرض البيئية الطبيعية (Nature) بما يتوفر فيها من ظروف مناخية من أمطار وشــمس ورياح وتربة وتبخر وتضــاريس طبيعية.وقد ينظر إلى الأرض كموقع (Location) يكســبها قيمة اقتصــادية لموقعها الجغرافي من الســوق أو قيمة ســياســية نتيجة موقعها الاســتراتيجي. وقد ينظر للأرض كملكية بما تعنيه من حرية التصــرف القانونية للأفراد أو المجتمعات أو الدولة. وقد ينظر للأرض كأحد عوامل الإنتاج (الريماوى:2008 م).

2:8:1 مفهوم التغيُّر:

التغيِر والتحوُّل وجهان لعملة واحدة، وتستعمل كلمة التغُّير لتشير إلى التحول والعكس بالعكس.والتغُّير عموماً يعني انتقال أي شــيء أو ظاهرة من وضــع محدد لآخر أو التعديل الذي يحدث في طبيعة الأشــياء والمواد. إنّ التغُّير ظاهرة طبيعية تخضــع لها جميع مظاهر الكون وشــئون الحياة بالإجمال ، وهو من أكثر مظاهر الحياة وضــوحاً ، فالتغُّير يشــمل البيئتين الخارجية والإجتماعية على الســواء ، والمقصــود بالبيئة الخارجية هنا الأرض باطنها وظاهرها . أما البيئة الاجتماعية فتشمل مظاهر التراث الاجتماعي وما يتضمنه من عادات وتقاليد وأعراف وقوانين ومظاهر ثقافية وروحية تتمثل في الفلسفات والعلوم والفنون والآثار والآداب والمظاهر الحضــارية التي تتمثل في انجازات الإنســان العلمية والأدوات التي تدل على مهاراته وذكائه والتي

EDITORIAL

تعتبر وليدة الحالة الاجتماعية، (الخشاب : 1965 م). ويذهب إلى أنّ كلمة تغُّير تعني أي اختلافات يمكن أن نلاحظها خلال فترة من الزمن.

3:8:1 مفهوم الملكية :

تُعَّرف الملكية (Ownership) بأنَّها حق التمتع المطلق بالشيء ، كما تعني وجود علاقة بين شخص وحق يسيطر عليه هذا الشخص ، كما تعني الملكية أيضاً حق شخص معين أو جماعة تمتلك شيئاً معيناً. وتؤدي الملكية ثلاث وظائف: وظيفة طبيعية–وظيفة استثمارية–وظيفة اجتماعية(المهدي:بدون تاريخ:21)

وقد عرف البعض الملكية بقوله ، الملكية نسبة إلى الملك ، والملك هو حيازة الشيء حال كون الحائز قادراً على الاستبدادية ،أي الانفرادية وقيل الملك هو حيازة الشيء متى كان الحائز له قادراً وحده على التصرف فيه والانتفاع به عند عدم المانع الشرعي .أما الملكية عند الفقهاء فهي الاختصاص والاستئثار والتسلُّط والإنفراد بالشيء والتصرف فيه عيناً ومنفعة بجميع التصرفات الجائزة شرعاً والتي لا تضر بالغير (المهدي:بدون تاريخ).

4:8:1 مفهوم الحيازة:

يقصد بحيازة الأرض(Land-holding) مساحة من الأرض مهما كان حجمها أو عدد القطع المكونة لها تستغل كلها أو جزء منها في الزراعة ،تدار مالياً أو إدارياً إدارة واحدة بمعرفة الحائز سواء عن طريق الملك الحر أو الإيجار أو كليهما،وقد تكون الحيازة لشخص أو شراكه أو هيئه شعبية أو مؤسسة حكومية وتكون هذه الحيازة هي الوحدة الإنتاجية لاستغلال الأرض الزراعية أو الحيازة هي سيطرة مادية على الشيء مصحوبة بنية الاحتفاظ الشخصي بالشيء نفسه (جعفر: 1981) . وتختلف نظم الحيازة بين دولة وأخرى وحتى بين مجتمع وآخر ، فهناك نظم حيازة مختلفة في جميع أنحاء العالم مثل :

1) الحيازة عن طريق الملكية الكاملة (Whole Ownership)
2) الحيازة من خلال الاستئجار النقدي للأرض (Lease)
3) الحيازة من خلال المشاركة مقابل حصة في الإنتاج (Sharecropping)
4) حيازة مختلطة تشمل ملكية جزء من الأرض ، وبقية الأرض من خلال الاستئجار النقدي ، أو المشاركة ، أو مزيج منهما (Partial Ownership).

5:8:1 مفهوم العرف :

يعرف بأنه هو ما اعتاده الناس في معاملاتهم واستقامت عليه أمورهم، وهو أيضا اعتياد الناس على سلوك معين في مسالة معينة مع اعتقادهم بأنه ملزم. وفي منطقة الدراسة لا يقتصر العرف في تحديد المخارف والمسارات ومناهل المياه وتحديد فترة الطليق وأماكن الزراعة والرعي ، وإنما أصبح العرف بينة قضائية تؤكَّد وقوع الحدث ويحاكم عليها العمدة في محاكم الإدارة الأهلية ومثال لذلك:

1–الأثر أو الدرب، حيث كان العمدة يعتبر قص أثر البهائم من المزرعة إلى الفريق أو الدور بينة يحاكم عليها صاحب الماشية في حالة إتلافه للمزرعة.

EDITORIAL

2- الروث، حيث كان وجود بقايا الذرة على روث الماشـــية في الفريق أو الدور بينة. (منظمة باكت ،مؤتمر الإدارة الأهلية بتقلي : 2006م).

2- الإجراءات المنهجية:

1:2 طرق جمع البيانات :-

اعتمد الباحث في جمع المعلومات الخاصـــة بهذه الدراســـة على مجموعة من المصـــادر الأولية والثانوية.

أولاً: المصادر الأولية: تتمثل المصادر الأولية في:

1- الملاحظة المباشرة: اتبع الباحث أسلوب الملاحظة المباشرة لتقصي بعض المؤشرات الأولية الخاصة بالدراسة والتي يصعب قياسها وذلك من خلال تجوال الباحث بمنطقة الدراسة، خاصة أنّ الباحث من أبناء المنطقة.

2- المقابلات الشخصية: كذلك أجرى الباحث مقابلات شخصية فردية و جماعية مع مستخدمي الموارد بالمنطقة خاصة الرعاة والمزارعين واتحاداتهم والإدارة الأهلية والمسئولين في المؤسسات ذات الصلة بالأراضي واستخداماتها ولقاء كبار السن وأعيان المنطقة لتدعيم الملاحظات التي تم تدوينها وربط وتحليل هذه البيانات.

3- الإستبانة: من أهم الأدوات التي اعتمد عليها الباحث في جمع بيانات البحث الاســـتبانة التي شـــملت الأسئلة العامة ونظم استخدام الأرض الزراعية والرعوية ، كما شملت مصادر المياه والغطاء النباتي والتربة والهجرة ونظم الحيازة والتغُّيرات من حيث الأســـباب والآثار.وذلك لتكملة النقص في البيانات وتحقيق أهداف البحث.

وبعد تصميم الإستبانة عرضت على محكمين ثم تم تجريبها في الحقل وأخيراً وزعت على عينة الدراسة التي تم اختيارها بصـــورة عشـــوائية من مجتمع الدراســـة الذي يتكون من مســـتخدمي الموارد الطبيعية بالمنطقة.ويتمثل مجتمع الدراسة في سكان الريف بجبال النوبة الشرقية حيث تسود النظم التقليدية لاستخدام الأرض.

2:2 حجم عينة الدراسة وطريقة اختيارها:

بما أنّ مجتمع الدراســة يتكون من (5029) أســرة وباســتخدام منهج عينة المنطقة الذي يعتبر عينة متعددة المراحل اختار الباحث (12) قرية بواقع ثلاث قرى في كل محلية من محليات جبال النوبة الشـــرقية الأربع وتعتبر هذه العينة مناسبة خاصة في المسوحات الاقتصادية الاجتماعية (دويدري:2002م) وبما أنّ مجتمع الدراسة يتصف بالتجانس النسبي لأنّ معظم مستخدمي الموارد بالمنطقة إما رعاة أو مزارعون لذلك كان حجم العينة المختارة يتكون من (452) أســـرة من أســـر القرى المختارة (9% من أســـر هذه القرى)، وتتصـــف عينة الدراســـة من حيث الخصـــائص العمرية بأن 80,7% تزيد أعمارهم عن 41 عاماً، مما مكَّن الباحث من الحصـــول على المعلومات التاريخية عن تغُّير نظم حيازة الأرض بالمنطقة خلال الثلاثة عقود الماضية.لكن ترتفع نسبة الأمية وسط العينة حيث بلغت نسبة الذين تعليمهم دون الثانوي 85,6% مما أجبر الباحث على طرح الأسئلة على المبحوثين وتدوين أجاباتهم.

EDITORIAL

ثانياً:المصادر الثانوية:

أما المصـــادر الثانوية فتتمثَّل في الكتب والمراجع والرســائل الجامعية والدوريات والتقارير المنشــورة وغير المنشـــورة لبعض المؤســـســـات والهيئات الحكومية وغير الحكومية بجانب ورش العمل والمؤتمرات والخرائط.

3:2 منهج البحث:

إنّ طبيعة المشــكلة التي نناقشــها طبيعة متعَّددة الأبعاد ومتنوعة مما فرض اســتخدام مناهج بحث متعددة أهمها:

(أ) المنهج التاريخي:

ويعتمد هذا النوع على الظواهر بعد وقوعها والاستفادة من الماضي في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل هذا المنهج يعكس جانباً من البعد الزماني في الجغرافيا ، فالكثير من الظواهر الطبيعية والبشرية تحدث فيها تغُّيرات بطيئة وتستمر في التراكم حتى تصبح ظاهرة لافتة للنظر ، فالاستخدام غير المرشد للتربة يحدث فيها تأثيرات لا يلاحظها أحد إلى أن تؤدي إلى نقص ملحوظ في إنتاجية المحاصيل الزراعية أو المرعى الطبيعي. إنّ الإلمام بما حدث من تغُّيرات بيئية وسـياسـية واقتصـادية واجتماعية أمر ضـروري لفهم التغُّيرات في نظم الحيازة واســتخداماتها بالمنطقة. لذا يســتخدم الباحث هذا المنهج لمعرفة أنماط حيازة واســتخدام الأرض في الماضي والتغُّيرات التي طرأت عليها وأثرت على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمنطقة.

بالرغم من أنّ المنهج التاريخي يقوم بوصف الماضي إلا أنه لا يتيح للباحث ملاحظة وتجربة الظواهر والأحداث ، لأنّ مصـدر المعرفة الأسـاسـي فيه هو السـجلات ، وأحياناً الأفراد الذين لا يمتلكون القدرة على الاحتفاظ بالحقيقة لفترة زمنية طويلة ، وقد يميلون إلى التحيز أو المبالغة في وصف الحقائق . هذا المنهج لا يمكن الباحث من اســترجاع الأحداث والظواهر وملاحظتها ، لذلك تكون المعارف التي يمكن التوصــل إليها من خلال هذا المنهج غير دقيقة وفقاً للمعايير الحديثة ، ولكن يمكن تخفيف وتقليل ذلك باسـتخدام الملاحظة غير المباشرة وتدعيمه بالمناقشة الجماعية .

(ب) المنهج الوصفي:

يُعني هذا المنهج برصد ما هو موجود من ظواهر يراد دراستها في المنطقة المعنية، ووصف خصائصها وعلاقاتها مع غيرها من الظواهر. واستخدمه الباحث في وصف مجتمع منطقة الدراسة والاستخدامات المختلفة للأرض الريفية ومؤشرات وعوامل تغُّير نظم الحيازة والاستخدامات ، ومن ايجابيات هذا المنهج أنه يساهم في بناء قاعدة بيانات وصــفية عن منطقة ومشــكلة الدراســة ، ولكن من عيوبه ضــعف مســاهمته في التحليل والتشخيص الدقيق لمشكلة الدراسة ولذلك يدعم بمناهج أخرى .

(ج) المنهج الإحصائي التحليلي :

EDITORIAL

وهو من أهم أنواع المناهج المستخدمة في هذه الدراسة ، لأنه يعتمد على الأرقام في الاستدلال على النتائج التي توصل إليها هذا البحث . استخدم الباحث هذا المنهج من أجل تحليل البيانات التي جمعت عن طريق الإستبانة ،حيث قام الباحث باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من أجل الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية البسيطة مثل النسبة المئوية والمتوسطات.

(د) المنهج الإقليمي:

يستخدم لدراسة جميع الأنشطة الخاصة باستخدام الأرض وملكيتها واتجاهات الاستخدام من زيادة الإنتاج ونقصانه وقد حدد الباحث منطقة جغرافية بعينها هي جبال النوبة الشرقية لدراسة التغُّيرات في نظم حيازة واستخدامات الأراضي وأثارها.

(هـ) منهج الايكولوجيا السياسية:

يجمع منهج الايكولوجيا السياسية بين المجتمع والاقتصاد والسياسة والبيئة في تدهور الموارد إلى جانب العلاقة بين الإنسان والبيئة. ويرتكز هذا المنهج على الآتي:

1- تفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة.

2-الاهتمام بتغُّير الأنماط المحلية لنظم إدارة الموارد في ظل تحرير السوق.

3- تأثير السياسات الحكومية على استخدام الأرض .

وبحسب هذا المنهج فإنَّ المنتجين التقليديين في العالم الثالث ليسوا في حالة أزمة اقتصادية مزمنة ومتواصلة، ولكن طبيعة العلاقات بين المجتمع والبيئة أي الطريقة التي يستخدمونها في إدارة البيئة وتعاملهم معها في ظل اقتصاد السوق هي السبب الرئيسي في افقارهم، وأنّ العلاقة بين الإنسان والموارد لا يمكن إدارتها عن طريق اقتصاد السوق، والعلاقات المتداخلة بين البيئة الطبيعية والنظم السياسية والاقتصادية بالدول النامية ، فالرعاة والمزارعون يَهمَّشُونَ سياسياً لعدم مقدرتهم على التحكم في مواردهم ، ومن أهم أشكال التهميش التي اعتمد عليها هذا المنهج :

التهميش الاقتصادي، التهميش الجغرافي، التهميش السياسي، التهميش الإيكولوجي.

3- عرض نتائج الدراسة:

1:3 مؤشرات تغُّير نظم حيازة وملكية الأرض:

أكَّد 86.5% من المبحوثين أنهم لاحظوا تغُّيرات في نظم حيازة الأرض وملكيتها بالمنطقة. فقد كانت أغلب الأراضي تحت إدارة زعماء القبائل والعشائر ، حيث يمنح كل شخص من أفراد القبيلة أرضاً للاستغلال والزراعة دون أن يمتد هذا إلى مرحلة الملكية الفردية ، وللرعاة الحق في استغلال الأراضي التي لم تستغل للزراعة وتنظم السلطات القبلية مسارات الرعاة وأماكن استقرارهم خلال تجوالهم .ولكن في السنوات الأخيرة تغُّير نظام الحيازة والملكية وبرزت علاماته كما في الجدول:(1).

جدول (1) مؤشرات تغُّير نظم حيازة الأرض حسب آراء المبحوثين

EDITORIAL

المؤشر	درجة الحدوث									
	نادراً		إلى حد ما		أحياناً		دائماً		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	مج ك	%
إلغاء النسق التقليدي لحيازة الأرض	44	9.7	58	12.8	210	46.5	140	31.0	452	100
إعطاء معظم الأراضي لأصحاب المشاريع الكبرى	67	14.8	69	15.3	278	61.5	38	8.4	452	100
ازدياد عمليات البيع والإيجار للأراضي الزراعية	31	6.9	40	8.8	275	60.8	106	23.5	452	100
زيادة تحكم السلطات الحكومية على الأراضي	13	2.9	60	13.3	241	53.3	138	30.5	452	100
صعوبة الحصول على الأراضي الزراعية	22	4.9	46	10.2	182	40.3	202	44.7	452	100
الصراع حول ملكية أشجار الطرق طرق الجبلية	80	17.7	57	12.6	275	60.8	40	8.8	452	100
تسجيل الأراضي في دواوين الحكومة	20	4.4	111	24.6	201	44.5	120	26.5	452	100

المصدر: عمل ميداني (أكتوبر – نوفمبر).

من الجدول (1) يلاحظ أن من أهم مؤشرات تغُّير نظم حيازة الأرض بالمنطقة حسب قوة المؤشر هي :

1:1:3 صعوبة الحصول على الأراضي الزراعية: حيث أجاب 4.9% بنادراً و10.2 % بإلى حد ما ، فيما أجاب 85% منهم بأحياناً ودائماً. في الماضي كان اكتساب الأرض الزراعية في غاية البساطة قبل التغُّيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة ، فبسبب وفرة الأراضي يتحدث المواطنون المحليون عن بساطة الحصول على الأراضي خلال العقود السابقة ، حالياً وبسبب ندرة الأراضي والتغُّيرات الاجتماعية والسياسية أصبح من الصعب الحصول على الأراضي الزراعية . كما أنّ احتياطي الأراضي التي تستخدم في الزراعة المتنقلة كإستراتيجية تقليدية للحفاظ على خصوبة التربة خضعت لتغُّيرات خطيرة. وقد أصبح متوسط ملكية الأراضي وسط المواطنين المحليين صغيرة جداً مقارنة بالمساحات المخصصة للزراعة الآلية. وقد أوضح (يحيى : 2009م) أنّ 100% من المبحوثين في قرى سبوت وتاندك بمحلية رشاد يمتلكون مساحة من الأراضي تتراوح ما بين (1–50) فدان ، وأيضاً هذه النسبة عالية في الرحمانية غرب أبو جبيهة وما فلوا والقردود بمحلية تلودي .

3: 1: 2 ازدياد عمليات بيع وإيجار الأراضي الزراعية:

أدَّى تدفق المهاجرين والنازحين للمنطقة لانتشار ظاهرة استئجار وبيع الأرض الزراعية، حيث أجاب 6.9% من المبحوثين بنادراً و 8.8% بإلى حد ما ، بينما أجاب 84.3% منهم بأحياناً ودائماً. إنّ معظم الوافدين للمنطقة إما رعاة فقدوا ثروتهم الحيوانية بسبب الجفاف في شمال كردفان والنيل الأبيض ، أو بسبب

EDITORIAL

عدم استتباب الأمن ونهب البهائم في مراعي البحر بجنوب المنطقة لذلك لجأوا لجمع حطب الوقود وممارسة الزراعة التقليدية بعد إيجار مساحات زراعية صغيرة عن طريق عقد عرفي في حدود الموسم الزراعي يجدد سنوياً وفقاً لرغبة المالك ويعرف هذا العقد العرفي محلياً باسم (التقندي). وتتوقف قيمة إيجار الأرض على مدى خصوبتها، فكلما زادت الخصوبة ارتفعت قيمة الإيجار والعكس صحيح، كما لصاحب الأرض الحق في انتزاع الأرض بعد انقضاء موسم الإجارة دون مطالبة المؤجر لأي استحقاقات أو تعويضات مادية كانت أو معنوية.كذلك هناك أعداد من أصحاب المشاريع الآلية نزحوا من المنطقة الغربية بآلياتهم الزراعية واستأجروا مشاريع من الباطن في المنطقة الشرقية.

3 :1: 3 زيادة تحكم السلطات الحكومية على الأراضي:

حيث أجاب 2.9% بنادراً و 13.3% بإلى حد ما ، بينما أجاب 83.8% منهم بأحياناً ودائماً.

كان للنظار والعمد والمشايخ قبل 1971م سلطة فض منازعات الأرض في مناطق نفوذهم، وكان هذا الأمر يعطيهم الحق لتوزيع الأرض دون الرجوع لأي سلطة حكومية أعلى ولكن تغير الحال بعد ذلك.ويدعم هذه النتيجة جدول (2) الذي يقارن الفترة الحالية بفترة السبعينات فيما يتعلق بمن يمنح الأراضي الزراعية والرعوية.

جدول(2) مقارنة سلطة منح الأراضي الزراعية والرعوية حالياً وفي فترة السبعينات

الجهة المانحة	السبعينات		حالياً	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
العمد والمشايخ	290	64.2	101	22.3
لجان تطوير القرى	84	18.6	77	17.0
السلطات الحكومية	78	17.3	274	60.6
الجملة	452	100.0	452	100.0

المصدر: عمل ميداني (أكتوبر – نوفمبر) 2009م.

EDITORIAL

شكل (1) منح الأراضي الزراعية والرعوية حاليا وفي فترة السبعينات

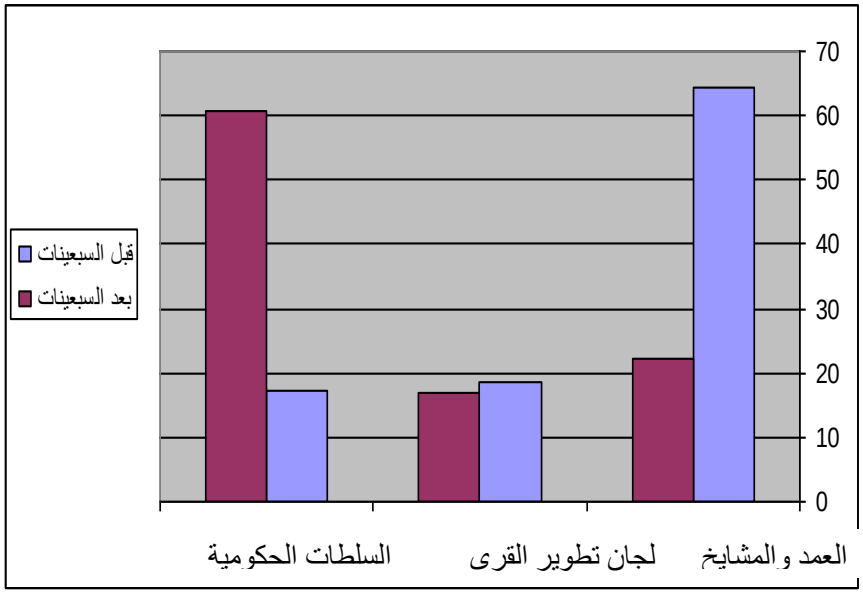

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على بيانات العمل الميداني: 2009م

من الجدول (2) والشكل (1) يلاحظ أن 64.2% من المبحوثين أجاب أنّ العمد والمشايخ أو ما يعرف برجال الإدارة الأهلية هم الذين يتحكمون في توزيع ومنح الأراضي الزراعية والرعوية. ولكن بعد فترة السبعينيات تراجع دور العمد والمشايخ لتحل محلهم السلطات الحكومية ممثلة في الضابط الإداري ومفتش الزراعة و لجان الأراضي حيث ذكر 60.6% بأن السلطات الحكومية هي التي تتحكم في توزيع الأراضي في فترة ما بعد السبعينات.

3: 1: 4 إلغاء النسق التقليدي لحيازة الأرض:

يعرف النسق التقليدي لحيازة الأرض بنظام الدار خاصة أنّ لكل جماعة عرقية عاداتها وتقاليدها تختلف عن الجماعة الأخرى . هذا النظام حل محله نظام آخر يعطي الحكومة حق الاستيلاء على الأرض واستخدامها فيما تريد وهكذا تم تهميش الرعاة ، حيث أجاب 9.7% بنادراً و12.8% بإلى حد ما ، بينما أجاب 77.5 % من المبحوثين بأحياناً ودائماً. ويرى المزارعون التقليديون والرعاة أنّ الأرض التي يستخدمونها ملكية شخصية.

3: 1: 5 تسجيل الأراضي في دواوين الحكومة:

حيث أجاب 4.4% بنادراً و 24.6% بإلى حد ما ، بينما أجاب 71% من المبحوثين بأحياناً ودائماً. ويبدو تسجيل الأرض الزراعية واضحاً في حالة الزراعة البستانية التي تشتهر بها جبال النوبة الشرقية حيث يتسم نظام ملكية الأرض في هذا النمط بكونه مسجلاً وله شهادات بحث (إثبات ملكية) أي يعترف بحق

EDITORIAL

الملكية الفردية للأرض الزراعية في هذا النمط.وفي المناطق الكثيفة السكان كان يعترف بالملكية الفردية للأرض وإن لم يتم تسجيلها قانونياً وللمستخدم حق التصرف فيها بالبيع والرهن (يحي:2009م ، Haland: 1981). وبسؤال المبحوثين عن كيفية عمليات البيع والشراء للأراضي الزراعية أجاب 69.7% منهم بأنها تتم عرفياً وليس وفقاً للإجراءات القانونية الرسمية.

6:1:3 إعطاء معظم الأراضي لأصحاب المشاريع الزراعية الكبرى :

حيث أجاب 14.8% بنادراً و 15.3% بإلى حد ما ، بينما أجاب 69.9% بأحياناً ودائماً. وقد جرى في منتصف الثمانينات نزع آلاف الأفدنة من أراضي منطقة أبو دوم والطيارة وأم لوبيا بواسطة الدولة دون مراعاة للحقوق التاريخية للأهالي على أرضهم مما دفعهم إلى ممارسة نشاطهم في حواف القرى والمناطق الهامشية فساد الغبن بينهم. ويدَّعي إتحاد الرعاة بالولاية أنّ مشاريع الزراعة الآلية وزعت لأشخاص جاءوا من خارج المنطقة وأنّ أصحاب هذه المشاريع لا يتقيدون بقوانين استخدام الأرض،ولا يستخدمون الأرض في الزراعة.لكن بدلاً من ذلك يقومون بتأجيرها من الباطن للحطابين ومنتجي الفحم.كما يدَّعون أنّ تخطيط المشاريع لم يأخذ في الاعتبار الحقائق في الميدان(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 2006م).

7:1:3 الصراع حول ملكية أشجار الطرق طرق الجبلية:

حيث أجاب 17.7% بنادراً و12.6% بإلى حد ما ، بينما أجاب 69.6% من المبحوثين بأحياناً ودائماً. فقد كانت الغابة (الجنينة) من أشجار الهشاب والطرق طرق (الرطرط) في الماضي ملكاً مشاعاً لأفراد القبيلة أو القرية تقسم بينهم لطقها وبيع صمغها ، ولكن نجد اليوم أن كل الغابات هي ملك لمصلحة الغابات تؤجرها لأفراد أو جماعة يبيعون صمغها ويدفعون إيجار الغابة(يحي: 2009م).

2:3 أسباب تغُّير نظم حيازة الأرض وملكيتها:

تلعب العوامل الطبيعية والبشرية دوراً كبيراً في تغير نظم حيازة الأرض وملكيتها في جبال النوبة الشرقية كما في الجدول(3).

جدول (3) الأسباب المؤدية لتغير نظم حيازة الأرض بالمنطقة

السبب	درجة الحدوث									
	خفيف		متوسط		شديد		شديد جداً		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	مج ك	%
ندرة موارد الأرض	42	9.3	101	22.3	181	40.0	128	28.3	452	100
زيادة السكان	28	6.2	77	17.0	200	44.2	147	32.5	452	100
التحولات الاقتصادية والاجتماعية	52	11.5	81	17.9	192	42.5	127	28.1	452	100
السياسات الحكومية	11	2.4	32	7.1	107	23.7	302	66.8	452	100
تقلص دور الإدارة الأهلية	23	5.1	74	16.4	203	44.9	152	33.6	452	100

EDITORIAL

العوامل الطبيعية والبيئية	64	14.2	77	17.0	130	28.8	181	40.0	452	100

المصدر: عمل ميداني (أكتوبر – نوفمبر) 2009م.

من الجدول (3) يلاحظ أنّ من أهم العوامل المؤدية لتغُّير نظم حيازة الأرض وملكيتها على حسب درجة تأثير العامل هي :

1:2:3 السَّياسات الحكومية:

تتمثل هذه السياسات في قوانين الأرض خاصة قانون الأراضي غير المسجَّلة لسنة 1970م ،حيث أجاب 2.4% من المبحوثين بأن درجة تأثيرها في تغيير نظم الحيازة خفيف ، وأجاب 7.1% منهم بأنه متوسط ، فيما أجاب 90.5% منهم بشديد وشديد جداً. فقد أحدث قانون 1970م تحولاً كبيراً ، بل انقلاباً كمياً ونوعياً في نظام ملكية الأرض في السودان من خلال تضمين كل الأراضي القفار والغابات والمراعي ضمن أملاك الدولة دون الاعتراف بالحقوق التاريخية لحائزيها. فالمادة (4) من قانون الأراضي غير المسجلة لسنة 1970م ، تقول " مشيراً لقانون التسجيل لسنة 1925م ، وأي تشريع سابق ذا صلة ، فإن كل الأراضي من أي نوع وفي أي مكان " الغابات الغفار ، الأراضي المشغولة وغير مسجلة والتي لم تكن مسجلة قبل صدور هذا التشريع " يتم نقل ملكيتها وتسجيلها باسم الدولة وتعامل معاملة الأراضي المستوطنة وفقاً لقانون تسجيلات الأراضي لسنة 1925م ". مكن قانون (1970) الدولة من الحصول على كل الأراضي غير المسجلة في السودان ، خاصة مناطق القبائل التي تنتشر فيها نظم الملكية المشاعة أو القبلية ومنها منطقة الدراسة.لقد كان لقانون 1970م الأثر الفعال في نظم ملكية الأرض في منطقة جبال النوبة، من خلال عمليات محو وطمس الحقوق التقليدية لمستخدمي الأرض في تلك المناطق ، خاصة في مناطق الزراعة الآلية بجبال النوبة الشرقية. كذلك أدَّى قانون 1970م إلى فهم خاطئ عند بعض المهاجرين على أساس أن الأرض ملك للدولة، ولا يجوز الاعتراف بالحقوق التقليدية (دفع العشور) (محمد: 2006م).

كما كان لتوقيع اتفاق السلام الشامل في سنة 2005م دوراً في إحداث تحول في نظام ملكية الأرض إذ ينص الدستور الانتقالي على ضرورة إعادة النظر في شأن تنظيم الملكيات والحيازات الزراعية مع إعادة ترتيبها وتنظيمها ، وعلى الرغم من أن هذا القانون لم ير النور حتى الآن إلا أن هناك إحساس سائد لدى أهالي منطقة الدراسة ، أنّ القانون أعاد إليهم حقوقهم المسلوبة ، خاصة في مناطق الزراعة الآلية فبدأوا تطبيق القانون بأيديهم ، مما أثر سلباً على النسيج الاجتماعي وانتشار الصراعات حول ملكية الأرض بالمنطقة، أضف إلى ذلك أنّ تنظيم وتخطيط استخدامات الأراضي بالمنطقة يتسم بضعف المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التي من شأنها استدامة المشروعات التنموية والنهضة الزراعية .

2:2:3 تقلُّص دور الإدارة الأهلية:

حيث أجاب 5.1% من المبحوثين بأنّ درجة تأثيره خفيف ، و16.4% منهم أجابوا بمتوسط ، فيما أجاب 78.5% منهم بشديد وشديد جداً. كانت الإدارة الأهلية المؤسسة الوحيدة القادرة على تنظيم حقوق الانتفاع بالأرض لأنها تمثل الذاكرة للأعراف والتقاليد والعلاقات بين قبائل المنطقة. لذا أدى حل الإدارات

EDITORIAL

الأهلية إلى وجود فراغ إداري وفجوة في إدارة الموارد المحلية ، فالقرارات التي يصـــدرها رجال الإدارة الأهلية والتي تمس سـبل معيشـة السـكان المحليين و تنظم طرق اسـتغلالهم للأرض وفتح المسـارات لم يعد لها أي تأثير. وفي محاولة لملء الفراغ الإداري الناتج عن حل الإدارة الأهلية أسـند الأمر للإداريين المحليين الذين ليس لديهم إلمام كامل بالقيم والقانون العرفي أو لمؤسسات شعبية ضعيفة لمحدودية الوسائل التي تعينها على تحقيق العدالة وإزالة الغبن وترسيخ التماسك.

3:2:3 زيادة السكان:

حيث أجاب 6.2% من المبحوثين بأنّ درجة تأثيرها خفيف ، وأجاب 17% منهم بمتوسـط ، بينما أجاب 76.7% منهم بشـديد وشـديد جداً. رغم أنّ المنطقة غنية بالموارد الطبيعية إلا أنّ المبحوثين ذكروا أنّ زيادة السكان سبب مهم في عملية التغيير ، وتفسير ذلك يعود لعدم عدالة توزيع الموارد .أدت زيادة السكان لزيادة الطلب على الأرض مما زاد من حدة التنافس على موارد الأرض (مرعى ، غابة ، حقل) يترافق ذلك مع التطورات الديمغرافية التي تؤدي لمزيد من التفتيت الحيازى للملكيات الموجودة أساسـاً.إن الزيادة في عدد السـكان عامل مهم في توسـع الرقعة الزراعية فقد زاد سـكان المنطقة من162.705 عام 1956/55م إلى 264.963 عام 1973م و إلى 450.001 عام 2001م. ثم إلى 461.600 عام 2003م (IFAD: 2003م).

4:2:3 التحولات الاقتصادية والاجتماعية:

حيث أجاب 11.5% من المبحوثين بأنّ درجة تأثيرها خفيف وأجاب 17.9% منهم بمتوسـط ، بينما أجاب 70.6% منهم بشـديد وشـديد جداً. فقد تلاحظ ارتفاع الوعي بأهمية الأرض وضـرورة المحافظة عليها وسط السكان، كما لجأ السكان لزيادة مساحة المحاصيل النقدية لزيادة دخلهم.

وقد أدَّى برنامج توفير المياه إلى خلق ونمو مسـتوطنات جديدة نتيجة لنزول النوبة وتقلي من الجبال إلى السـهول وقد أفرزت هذه المسـتوطنات الجديدة بعض التغُّيرات الاقتصـادية والاجتماعية بالمنطقة،وخلال هذه الفترة شـيدت المسـتوطنات الأولى الجديدة بالقرب من الجبال ولكن نتيجة لنمو سـكان المسـتوطنات الأصلية نشأت مستوطنات صغيرة بعيداً في السهول مما أدى لمزيد من نظافة الأرض من الأشجار بغرض الزراعة. من ناحية أخرى هذه التطورات لها نتائج ايجابية وسـلبية، تتمثل ايجابياتها في زيادة الإنتاج وتنوع الاقتصاد المحلي.

5:2:3 العوامل الطبيعية والبيئية:

حيث أجاب 14.2% من المبحوثين بأنّ درجة تأثيرها خفيف وأجاب 17% بمتوسـط، بينما أجاب 68.8% منهم بشديد وشديد جداً.

ذكر (Awadalla:1985) أنّ شح الأمطار في منطقة رشاد بدأ عام 1970م، ولكن أصبح الجفاف ملحوظاً للمزارع في الفترة 80-1985م مع شـح الأمطار وندرة الغطاء النباتي. ويعتبر عام 1967م بمحطة رشاد أكثر السنوات انخفاضاً في الأمطار ومعدل انحرافها المعياري 105ملم ومعدل تغُّيرها المئوي 10% إذا أخذنا الانحراف المعياري كمقياس للجفاف. أما إذا أخذنا معدل التغُّير المئوي كمقياس للجفاف نجد أن أكثر

EDITORIAL

السنوات جفافاً عام 1975م إذ أنّ معدل التغُّير المئوي بلغ 13% كأعلى معدل تغُّير بالمحطة. ومن الملاحظ أنّ متوسط الأمطار لكل 10 سنوات بمحطة رشاد كالآتي :

- من عام 61 – 1970م بلغ المتوسط 872.5ملم
- من عام 71–1980م بلغ المتوسط 619.5 ملم
- من عام 81–1990 بلغ المتوسط 623.1 ملم

وقد أثبت عبد المولى (2000م) أنّ الأمطار بالولاية تتســـم بالتدني والتذبذب من عام لآخر ، وأنَّ الإنتاج مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدلات الأمطار. كما أنّ نقص الأمطار و سؤ توزيعها جعل السكان المحليين يزرعون في مناطق هامشية و في مختلف الاتجاهات كإستراتيجية للتكيف مع نقص وسؤ توزيع الأمطار.

6:2:3 ندرة موارد الأرض:

حيث أجاب 9.3% من المبحوثين بأنّ درجة تأثيرها خفيف، وأجاب 22.3% منهم بمتوســـط، بينما أجاب 68.3% منهم بشديد وشديد جداً. مع قيام مشاريع الزراعة الآلية بالمنطقة وظروف الصحراء في شمال المنطقة وقيام الحرب الأهلية في سنة 1983م وازدياد أعداد الحيوان ، انحسرت ممرات ومراحيل الرعاة بحثاً عن الماء والكلأ ، وقد صعب ذلك من عملية الانسجام بين المزارعين والرعاة فدخلوا في احتكاكات مستمرة خاصة أنّ قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م دعم حق الرعاة في الحصول على الماء والمرعى في أي مكان وزمان. ووفقاً للصــندوق القومي لدعم الولايات (1999م) فإنّ متوسط المساحة الزراعية التي يمتلكها الشخص في ولاية جنوب كردفان صغيرة جداً مابين (5–9) أفدنة للشخص .

3:3 الآثار الناتجة عن تغُّير نظم حيازة الأرض:

تتنوع الآثار الناتجة عن تغُّير نظم حيازة الأرض بجبال النوبة الشرقية وجدول(4) يوضح هذه الآثار على حسب آراء المبحوثين.

جدول(4) آثار تغُّير نظم حيازة الأرض بالمنطقة

الأثر	التكرار	النسبة
تدني الإنتاج	47	10.4
تدهور دخل الفرد	122	27.0
تدهور الخدمات الاجتماعية	54	11.9
انخفاض متوسط ملكية الثروة الحيوانية	17	3.8
فقدان السيطرة على الأرض	68	15.0
الصراعات حول الموارد	86	18.8
التدهور البيئي	59	13.1
المجموع	452	100.0

المصدر: عمل ميداني (أكتوبر – نوفمبر) 2009.

EDITORIAL

يلاحظ من جدول (4) أن من أهم الآثار الناتجة عن تغُّير نظم حيازة الأرض بالمنطقة ما يلي:

1:3:3 تدهور دخل الفرد:

يؤدي تغُّير نظم حيازة الأرض إلى تدهور دخل الفرد بمنطقة الدراسة وذلك كما في الجدول (5) ،والشكل (2).

جدول(5) متوسط الدخل الشهري بالجنيهات لعينة الدراسة في السبعينات وحاليا .

الدخل	في السبعينات		حالياً	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أقل من 400	168	37.2	303	68.1
800-400	221	48.9	125	27.7
أكثر من 800	63	13.9	19	4.2
المجموع	452	100.0	452	100.0

المصدر: عمل ميداني (أكتوبر – نوفمبر) 2009م .

شكل (2) متوسط الدخل الشهري بالجنيهات لعينة الدراسة في السبعينات وحالياً

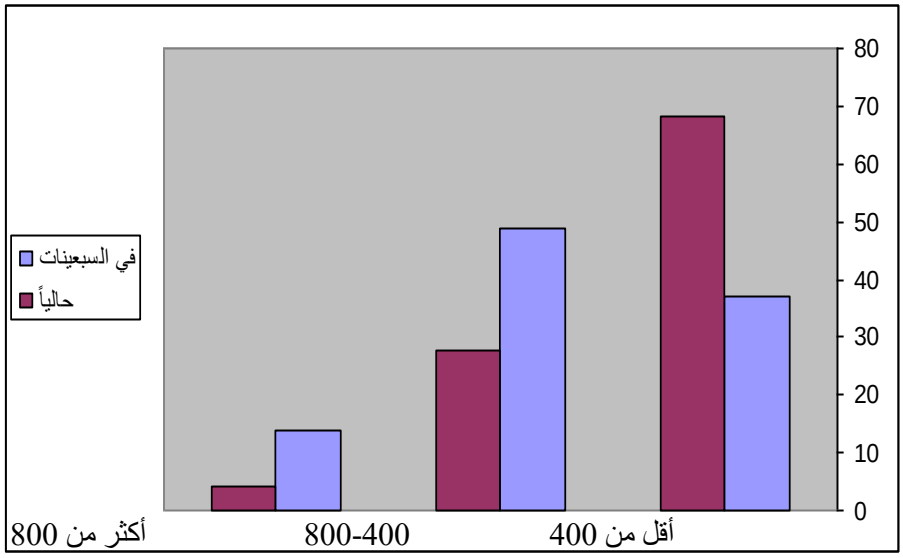

EDITORIAL

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات العمل الميداني: 2009م.

من الجدول (5) ،والشكل (2) يلاحظ الآتي:

1. الذين يقل دخلهم عن 800 جنيه في الحاضـــر (2009م) تبلغ نســـبتهم 95.8% أما نســـبتهم في السبعينات فكانت 86.1%.
2. الذين يزيد دخلهم عن 800 جنيه في الحاضـر (2009م) تبلغ نسـبتهم 4.2%، أما في السـبعينات فكانت نسبتهم 13.9% .
3. تدني الدخول الشهرية وسط المبحوثين في الحاضر مقارنة بالماضي.

ويلاحظ من جدول(4) أن 10.4% من المبحوثين أجابوا بالتأثير " تدني الإنتاج" بينما أجاب 27% " بتدهور دخل الفرد" وهذا يعني أنّ 16.6% من المبحوثيين انخفض دخلهم رغم عدم تدني إنتاجهم. ومرد ذلك أنهم لا يعتمدون في دخلهم على الإنتاج الزراعي والرعوي فقط وإنما يمارسون إضافة لذلك التجارة والحرف الأخرى والتي بتدهورها تدهور دخلهم.

2:3:3 الصراعات حول الموارد:

إنّ التوســـع في الزراعة والرعي بالمنطقة أدى إلى نزاعات فردية وجماعية بين القبائل . ففي جبال النوبة الشرقية وبسبب توسع الزراعة الآلية وتناقص موارد الغابات اندلع صراع حول جنائن الصمغ العربي في منطقة كاونارو بين أولاد شـــوقر الذين يقطنون المنطقة ورعاة الحوازمة ، قتل فيه ثمانية أشـــخاص من المجموعة الأولي وشـخص واحد من المجموعة الثانية ، وتم تسـوية النزاع بدفع 13.2 مليون دينار سـوداني كديات ، دفع منها الحوازمة 12.6 مليون دينار سوداني ودفع أولاد شوقر 0.6 مليون دينار سوداني (عجيمي: 2006م).

وتزداد حدة هذه الصـراعات في الجزء الشـمالي من المنطقة الشـرقية ، فقد دونت سـجلات الشـرطة بالعباسية تقلي للفترة من 2000– 2003م (821) بلاغاً لصـراعات بين المزارعين والرعاة، الأمر الذي أجبر اتحاد المزارعين بالمنطقة للاستعانة بقوات من الجيش والشرطة في فترة الحصاد لحماية المشاريع الزراعية من اعتداءات الرعاة على أن يقوم اتحاد المزارعين بدفع التكلفة.

ويمكن القول أنّ معظم هذه الصـراعات متعلقة باسـتخدام الموارد الطبيعية في الزراعة والرعي وهذا ما أكده النائب العام في أبو جبيهة بأنّ هذا النوع من الصراعات يمثل 93% من مجموع الصراعات التي سجلت للمحاكم عام2004م.

وقد ذكر 59.7% من المبحوثين أنّ الزراعة الآلية تسـببت في مشـكلات للرعاة تمثلت في تخفيض أراضي الرعي وقفل المراحيل ومناهل المياه وأختفاء النباتات المستساغة.

3: 3: 3 فقدان السيطرة على الأرض:

قدرت هيئة الزراعة الآلية بالدلنج أنّ (850) أســـرة في مســـاحة تقدر بحوالي 2500 فدان أزيحت بواسطة الزراعة الآلية (Abdelgabar:1997) وبسبب تخصيص الأراضي للزراعة الآلية فإن جزءً مقدراً من المجتمع المحلي في معظم القرى أصـــبح بلا أرض، وأجبروا للعمل بالأجر أو الهجرة إلى المراكز الحضـــرية

EDITORIAL

للبحث عن فرص عمل. وقد أوضحت الدراسة الميدانية أنّ 76.5% من المبحوثين ليس لديهم مشاريع في منطقة الزراعة الآلية. لذلك يرى 40.9% من المبحوثين أنّ طريقة توزيع مشاريع الزراعة الآلية غير مقبولة.

ويرى 40.3% من المبحوثين أنّ الطريق المناسب لحل المشكلات التي سببتها الزراعة الآلية هو إعادة توزيع الأراضي، بينما يرى 25,4% أنّ الحل يكمن في تحديد أراضي الرعي والمراحيل.

4:3:3 التدهور البيئي:

ويتمثل ذلك في الآتي:

أ) **تدهور التربة:**

حيث ذكر 71.5% من المبحوثين أنهم لاحظوا تدهور التربة بالمنطقة خاصةً التربات الطينية التي تعاني من الآتي :

i. الزراعة الجائرة والاستنزاف. ii. القطع الجائر للنباتات.

iii. الرعي الجائر. iv. التدمير بواسطة النيران.

فهذه التربات عندما يزال منها الغطاء النباتي تصبح أكثر قابلية للتعرية المائية لأنها عندما تجف تتشقق وتصبح أكثر بللاً ورطوبة في أعماق الشقوق فتتحرك مكونة التعرية الأخدودية التي تميز السطح والمؤشرات هنا عديدة منها:

أ. فقدان أنواع خاصة من الأشجار.

ب. ب. فقدان خصوبة التربة.

ج. تغيير الغطاء النباتي إلى آخر أقل قيمة اقتصادية.

مؤشرات التدهور المذكورة سابقاً يمكن أن تنشأ بسبب الاستخدام المحلي مثل استخدام السكان المحليين أو ربما تنشأ بسبب الطلب من خارج المنطقة لانّ المنطقة لديها مميزات تتمثل في :

أ. تربة المنطقة صالحة لزراعة محاصيل عليها طلب متزايد خارج المنطقة مثل : (السمسم – القطن – الذرة) لذلك توجد مساحات كبيرة يمكن إزالة الغطاء النباتي منها لإفساح المجال لزراعة هذه المحاصيل.

ب. بالمنطقة أنواع من الأشجار تصلح لصناعة الفحم النباتي (الطلح) وأعمدة البناء والأثاثات والألياف لذلك إذا زاد الطلب عليها زادت كمية الأشجار المزالة ، كما أنّ المراعي الغنية تغرى الحيوانات من خارج المنطقة للمجيء وبالتالي تدمير هذه المراعي. ويعزي تدهور التربة لعدة أسباب أهما عدم تطبيق الدورة الزراعية وتعرض التربة للتعرية نتيجة لاستخدام التراكتورات في الحراثة السطحية وهذا ما ذكره 50,3% من المبحوثين .

ب) **تدهور الغطاء النباتي:**

ومن مظاهر التدهور البيئي تغُّير وتدهور الغطاء النباتي بالمنطقة لعدة أسباب أبرزها الرعي الجائر والاستخدام المنزلي والتوسع الزراعي والنيران. ويمكن استنتاج أنّ النشاط البشري في المرتفعات الجبلية والتعرية ونقص الغطاء الشجري والتروس القديمة التي لم يتم معالجتها أدى إلى أن تفقد هذه الوديان

EDITORIAL

خصائصها الشجرية خاصة أشجار الدوم والدليب فقد حلت محلها الجنائن والبساتين كما تتميز التربات الخفيفة بحياة نباتية فقد معظمها نتيجة لأنشطة الإنسان. ويوجد في التربات الرملية في أطراف الخيران أشجار يزداد الطلب عليها بغرض البناء لمتانتها ولاستخدامها في النحت والأثاثات مثل شجر الجوغان.أما نباتات السهول فهي الأكثر تأثراً من غيرها وذلك لعدة أسباب:

أ- تغطي أكبر مساحة في المنطقة.

ب- تحتوي على أنواع متعددة ومتنوعة.

ج- صلاحية تربتها لزراعة الذرة والسمسم والقطن.

د- تمثل مناطق الرعي العام

هـ- تمثل أشجارها مصادر الطاقة الرئيسية.

و- احتوائها على مجتمعات حشائش طويلة أكثر عرضة للنيران.

ويرى كبار السن من الرعاة والمزارعين أن من أهم أنواع الأشجار والحشائش المختفية والمتناقصة والتي زادت كما في جدول (6).

جدول (6) أنواع الأشجار التي اختفت والمتناقصة والمتزايدة بالمنطقة.

نوع النبات	اختفت	متناقصة	متزايدة
حشائش	القو – الدنبلاب – الكوريب – أم جر – أبو بصابع	العدار – النال – البوص – أبو بليلة	أبو مروة – المولیتا – الكول – أم شريطة
أشجار	الأبنوس – الجوغان – الدليب – الدوم – القنا	الطلح – الكتر – السدر – الهشاب – الهجليج	الكرسان – اللعوت – العشر

المصدر : عمل ميداني (أكتوبر – نوفمبر)2009م.

ج) تراجع مستوي الماء الباطني:

ومن آثار التدهور البيئي تراجع مستوى الماء الباطني ، ففي السنوات الأخيرة لاحظ 33.6% من المبحوثين أنّ مستوى المياه الباطني أخذ في التراجع ، فقبل موجة الجفاف الأخيرة كان مستوى الماء الباطني على طول بعض الخيران في العباسية تقلي يتراوح ما بين (2-4) متر (Awadalla:1985) والآن في نفس هذه المناطق قدر أنّ مستوى الماء الباطني يوجد عند أكثر من (12) متر. والآن تقريباً كل الجنائن بجبال النوبة الشرقية تعاني من نقص وتراجع مستوى الماء الباطني على مختلف المستويات مما أثر سلباً على

EDITORIAL

إنتاج واقتصاد المنطقة. وبصورة عامة يمكن القول أنّ منطقة الدراسة تعاني من مشكلة مياه الشرب وذلك لعدة أسباب أبرزها نقص المصادر وتراجع مستوى الماء الباطني وزيادة السكان.

5:3:3 تدهور الخدمات الاجتماعية:

تلعب الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم ومصادر مياه دوراً رئيسياً في التأثير على طريقة استغلال موارد الرعي والزراعة، وأنّ كبر حجم منطقة الدراسة جعل مهمة توفير خدمات اجتماعية فاعلة ومتساوية التوزيع أمراً صعباً. لذا الخدمات جد فقيرة، فحوالي 25% فقط من سكان الريف يمكنهم الوصول إلى الخدمات الصحية الأولية ، وجزء كبير منهم عليه السير والسفر لمسافات طويلة للوصول إلى أقرب مركز خدمات صحية. أما الخدمات التعليمية فرغم التحسن الملحوظ إلا أنَّها أقل كثيراً من المطلوب لسكان منطقة الدراسة من حيث العدد والجودة ، عدد المدارس الأولية في عام 2001م في كل ولاية جنوب كردفان (615) مدرسة غير متناسب مع عدد 88450 طالب ، حوالي 55% فقط من هم في سن الدراسة (6–12) سنة قادرين سنوياً على الحصول على فرصة دخول المدرسة الأولية(Yam:2004).

وأوضح مسح أوضاع المياه في قطاع الرعي في جنوب كردفان أنَّ أكثر من 47% من الرعاة يواجهون نقص في المياه خلال الفترة ما بين أبريل – يونيو ، وأكثر من 35% يواجهون النقص خلال الفترة ما بين يناير – يونيو ، وأوضح المسح أن العجز يمكن أن يحدث مبكراً قبل يناير خلال السنوات الجافة مثل سنوات 1984، 1994، 1995 و 2002م حيث معظم المصادر تجف مبكراً في ديسمبر (Yam:2004). وبصورة عامة الخدمات الصحية والتعليمية في معظم المناطق الريفية غير كافية أو معدومة كلياً. وبما أن تغُّير نظام حيازة الأرض بالمنطقة أدى إلى تدني الإنتاج وتدهور دخل الفرد فإنه يكون بذلك قد أثر بطريقة أخرى على الخدمات الإجتماعية لأنه كلما قل الإنتاج ودخل الفرد لا يمكن تخصيص نصيب أكبر من الموارد لنشر الخدمات وتحسين مستوياتها.

6:3:3 تدني الإنتاج الزراعي:

التدهور العام للتربة ، تناقص الأمطار ، الآفات الزراعية وإتلاف المحصول بواسطة الحيوان كلها عوامل تسببت في التناقص المستمر للمحاصيل الرئيسية الدائمة ، حيث أجاب 59.5% من المبحوثين أنّ إنتاجية مزارعهم نقصت. ويدعم هذه النتيجة انخفاض متوسط إنتاجية المحاصيل الرئيسية في موسم 2009م مقارنة بإنتاجيتها قبل 10 سنوات كما في الأتي:

جدول (7) متوسط إنتاجية فدان الذرة بالجوال الآن وقبل 10 سنوات

جوال	الإنتاجية

EDITORIAL

	الآن	قبل 10 سنوات
0 ----- 10	399	309
11-----20	41	124
21------30	12	13
31------40	0	6
الجملة	452	452

المصدر : عمل ميداني(أكتوبر – نوفمبر) 2009م.

يلاحظ من جدول (7) زيادة عدد الذين حققوا متوسط إنتاجية ضعيفة (0–10 جوال للفدان) بينما تناقص عدد الذين حققوا متوسط إنتاجية (11– 20 جوال للفدان).

جدول (8) متوسط إنتاجية فدان السمسم بالجوال الآن وقبل 10 سنوات

جوال	الإنتاجية	
	الآن	قبل 10 سنوات
0 ----- 10	449	436
11-----20	3	16
الجملة	452	452

المصدر: عمل ميداني (أكتوبر– نوفمبر) 2009م .

من جدول (8) يلاحظ تناقص عدد الذين حققوا متوسط إنتاجية 11 جوال فأكثر للفدان .

وفي جدول (9) الذي يوضح متوسط إنتاجية فدان الفول السوداني الآن وقبل 10 سنوات يلاحظ زيادة عدد الذين حققوا إنتاجية ضعيفة(0–10جوال للفدان) في حين تناقص عدد الذين حققوا متوسط إنتاجية أكثر من 11 جوال للفدان.

جدول (9) متوسط إنتاجية فدان الفول السوداني بالجوال الآن وقبل 10 سنوات

جوال	الإنتاجية	
	الآن	قبل 10 سنوات
0 ----- 10	391	301
11-----20	46	120
21------30	15	25
31------40	0	6
الجملة	452	452

المصدر: عمل ميداني (أكتوبر – نوفمبر) 2009م .

EDITORIAL

7:3:3: انخفاض متوسط ملكية الأسرة من الثروة الحيوانية :

يؤدي تغُّير نظام الحيازة وتغُّير نظام الاستخدام إلى انخفاض متوسط ملكية الأسرة من الثروة الحيوانية وذلك كما في الجدول(10).

جدول(10) متوسط ملكية الأسرة للثروة الحيوانية بالمنطقة حاليا وفي السبعينات

نوع الحيوان	المتوسط حالياً	المتوسط في السبعينات	التغُّير %
أبقار	6.50	12.84	%50-
ضأن	4.46	6.23	%26-
ماعز	7.97	12.11	%34-
ابل	0.79	0.35	%125+

المصدر: عمل ميداني (أكتوبر – نوفمبر) 2009م.

من الجدول (10) يلاحظ الآتي :

1- تناقص ملكية الأبقار بنسبة 50%

2- تناقص ملكية الماعز بنسبة 43%

3- تناقص ملكية الضأن 26%

4- تزايد ملكية الإبل بنسبة 125%.

هذا وقد ذكر 61% من المبحوثين تناقص أعداد الثروة الحيوانية وذلك لعدة عوامل وأســـباب أهمها الأمراض والعوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية وعدم استتباب الأمن.

4- مناقشة فرضيات البحث:

تم طرح مشكلة البحث في شكل فرضيات تخمينية، ومن خلال البيانات الثانوية والميدانية تم التحقق عنها وذلك لتأكيد صحتها أو نفيها وذلك كما في الآتي:

1- تنص الفرضية الأولى على: تتباين مؤشرات تغُّير نظم حيازة الأرض بالمنطقة.

لاختبار هذا الفرض تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مؤشر من مؤشرات تغُّير نظم الحيازة (الجدول 3) باســـتخدام الأوزان: نادراً =1 ، إلى حد ما =2 ، أحياناً = 3 ، دائماً = 4 ، كما تم حساب قيمة (ت) للفرق بين نسب المؤشرات،والجدول(11) يوضح ذلك .

جدول (11) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (ت) لمؤشرات تغُّير نظم حيازة الأرض بالمنطقة

المؤشر	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	المعنوية
إلغاء النسق التقليدي للحيازة	452	2.99	0.911	1097.71-	451	0.000
إعطاء الأراضـــي لأصـــحاب المشاريع الكبرى	452	2.15	0.772	1318.47-	451	0.000
ازدياد بيع وإيجار الأراضي	452	3.01	0.774	1291.28-	451	0.000

EDITORIAL

زيـادة تحكم الحكومـة على الأراضي	452	3.12	0.736	1355.13-	451	0.000
صعوبة الحصول على الأراضي الزراعية	452	3.25	0.827	1202.29-	451	0.000
الصـــراع حول ملكية أشـــجار الطرق طرق	452	2.13	0.802	1269.69-	451	0.000
تســجيل الأراضـــي في دواوين الحكومة	452	2.93	0.828	1209.20-	451	0.000

من جدول (11) يلاحظ وجود فروق في النسب لمؤشرات تغُّير نظم حيازة الأرض عند مستوى دلالة اقل من 0.05 وهذا يعني وجود تغُّير في نظم حيازة الأرض بالمنطقة . وتكون درجة حدوث كل المؤشرات بأحياناً عدا مؤشر إعطاء الأراضي لأصحاب المشاريع الكبرى والصراع حول أشجار الطرق طرق إلى حد ما بمتوسط 2.15 و 2.13 على التوالي. إذن تبين صحة هذا الفرض وذلك من خلال الآتي :

مؤشرات تغُّير نظم حيازة الأرض بالمنطقة على حسب قوة المؤشر:

1- صعوبة الحصول على الأراضي الزراعية.
2- ازدياد عمليات بيع وإيجار الأراضي الزراعية.
3- زيادة تحكم السلطات الحكومية على الأراضي، بعد تراجع دور الإدارة الأهلية.
4- إلغاء النسق التقليدي لحيازة الأرض، وتزايد سلطة الحكومة على الأرض.
5- تسجيل الأراضي في دواوين الحكومة.
6- إعطاء معظم الأراضي لأصحاب المشاريع الآلية الكبرى.
7- الصراع حول ملكية أراضي أشجار صمغ الطرق طرق الجبلية والتي كانت تستخدم في السابق كمراعي جبلية يلجأ إليها الرعاة .

2- الفرضية الثانية وهي تنص على:تلعب العوامل الطبيعية والبشرية دوراً كبيراً في تغُّير نظم حيازة الأرض بالمنطقة.

فقد تبين صحة هذا الفرض وذلك من خلال الآتي:

أسباب تغُّير نظم حيازة الأرض وملكيتها:

1-السياسات الحكومية المتمثلة في قوانين الأرض خاصة قانون الأراضي غير المسجلة لسنة 1970 م.
2- تقلص دور الإدارة الأهلية ،حيث أدى ذلك إلى وجود فراغ إداري كبير .
3-زيادة السكان ، حيث زاد سكان المنطقة من 162705 عام1956 م إلى 461600 عام 2003م .
4- التحولات الاقتصـــادية والاجتماعية، حيث اتجه المزارعون لتوفير الاحتياجات الشـــخصـــية والتجارة وشهدت المنطقة استقرار العديد من القبائل الوافدة إليها.
5- ندرة موارد الأرض ،في وقت زاد فيه الطلب على الأراضي الزراعية.

3-الفرضية الثالثة وهي تنص على: تتنوع الآثار الناتجة عن تغُّير نظم حيازة الأرض بالمنطقة .

قد تبين صحة هذا الفرض وذلك من خلال الآتي :

EDITORIAL

1-تدني الدخل الشهري للفرد، حيث بلغت نسبة الذين يقل دخلهم الشهري عن 400 جنيه 68,1% في عام 2009م، 37.2% في السبعينيات ،بينما الذين تزيد دخولهم عن 400 جنيه تبلغ نسبتهم 31.9% في عام 2009م و62,8 % في السبعينيات الجدول(5) والشكل (3).

2- الصراعات حول الموارد وهذا ما أكده النائب العام في أبو جبيهة بأنّ هذا النوع من الصراعات يمثل 93% من الصراعات التي سجلت للمحاكم عام 2004م. كما دونت بسجلات شرطة العباسية 821 بلاغ خلال 2000-2003م.

3- فقدان السيطرة على الأرض، حيث أجاب 76,5% من المبحوثين بأنّ ليس لديهم أراضي في مناطق الزراعة الآلية .

4- التدهور البيئي،خاصة تدهور التربة والغطاء النباتي.

5- تدهور الخدمات الاجتماعية، خاصة الخدمات الصحية والتعليمية في معظم المناطق الريفية غير كافية أو ناقصة كلياً.

6- تدني الإنتاج الزراعي،حيث ذكر 59,5% من المبحوثين تدني إنتاجهم الزراعي.

7- انخفاض متوسط ملكية الأسرة من الثروة الحيوانية .

4- **الفرضية الرابعة** وهي تنص على :أنّ الاعتراف بالحقوق التقليدية للجميع وإصلاح السياسات والتشريعات يعتبر المخرج لمأزق التغُّيرات وآثارها السالبة.

قد تبين صحة هذا الفرض وذلك لأن من أهم أسباب تغُّير نظم حيازة الأرض هو السياسات الحكومية وتوسع الزراعة الآلية وتقلص دور الإدارة الأهلية.فقد وضح أنّ النزاع حول الأرض بالمنطقة كان حول حق الانتفاع بالأرض، ويكمن الحل في الاعتراف بالحقوق التقليدية الذي يوفر حق الانتفاع للجميع(مزارعين، رعاة، مهاجرين). كما أنّ الإفرازات السالبة للسياسات الحكومية خاصة قوانين الأرض يتم معالجتها بتبني منهج قائم على الحقوق في الأرض يرمي إلى إصلاح السياسات والتشريعات لتعزيز وتقوية حقوق الفقراء والنساء وكل المهمشين، وتقنين الحقوق العرفية، وتمثيل المجتمعات وتقوية منظماتها للمشاركة في صياغة التشريعات وإدارة الموارد الطبيعية وعضوية لجان الأراضي ومفوضية الأرض.

التوصيات :

1- تفعيل دور الإدارة الأهلية فيما يتعلق بقضايا الأرض وإدارة مواردها بالمنطقة على أن تكون هذه الإدارة منتخبة وليس وراثية.

2- فتح مكاتب لتسجيلات الأراضي والحيازات بإجراءات ورسوم ميسرة .

3-مراجعة كل العقود الصادرة بشأن المشاريع الزراعية بغرض إعادة تقسيمها بما يراعي أسس العدالة الاجتماعية والتوازن البيئي والمحافظة على الأرض من التدهور.

4- تكوين لجنة الأراضي بالمنطقة لمشاركة ومساعدة مفوضية الأرض فيما يلي صياغة قوانين الملكية واستخدامات الأرض وإجراءات المنح والنزع والتخطيط وإعادة التخطيط وإجراءات تقنين الملكية .

5- تضمين القوانين العرفية الخاصة بملكية الأرض في المنطقة ضمن القانون ألولائي والقومي.

EDITORIAL

6- تقنين وضع الأراضي الرعوية ومنع التوسع الزراعي على حساب المراعي وذلك بوضع خارطة لاستخدام الأرض بالمنطقة لتقليل الصراع بين المزارعين والرعاة.

7- تشجيع التكامل الزراعي والرعوي والغابي في حيازات المزارعين .

8- إزالة كافة القرى والفرقان والمزارع التي أقيمت في الأماكن المخصصة للمخارف.

9- نشر ثقافة السلام والاعتراف بالتنوع والقبول بالآخر وإنزال هذه القيم إلى مستوى السلوك بالتربية والتوعية طوعاً ومن ثم بالقانون قهراً إعمالاً لحق المواطنة والقيم الإنسانية الرفيعة.

10- إحياء الأعراف والتقاليد والمواثيق والعهود التي ظلت تحكم مجتمع المنطقة في الماضـــــي ، وإلزام المجتمعات المتعايشة باحترامها والعمل وفق شروطها .

EDITORIAL

المصادر والمراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية:

1- الخشاب، مصطفى (1965م): **علم الاجتماع ومدارسه**، الكتاب الثاني، دار البيان العربي ، القاهرة.

2- الريماوي ، أحمد شكري (2008م): **اقتصاديات الأراضي واستعمالاتها** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة .

3- المهدي، نزيهة محمد الصادق (بدون تاريخ): **الملكية في النظام الاشتراكي**، جامعة القاهرة.

4- درينج، ألن (1992م): **الفقر والبيئة ، الحد من دوامة الفقر** ، ترجمة محمد صابر ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة.

5- دويدري، رجاء (2002م): **البحث العلمي ، نظرياته وتطبيقاته العلمية** ، دار الفكر ، دمشق .

6- فضل الله، فضل الله على (1997م): **إدارة التنمية، منظور جديد لمفهوم التحديث**، الطبعة الثالثة، الرياض.

7- غنيم ، عثمان (2001م): **تخطيط استخدام الأراضي الريفية والحضرية (إطار جغرافي) تخطيط إدارة المكان** ، مركز الصفا للنشر ، الأردن.

الرسائل الجامعية باللغة العربية:

8- المرسي ، سماح سيد أحمد(1980م): **أثر تغُّير نظم الحيازة على الإنتاجية الزراعية في زيمبابوي**،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة القاهرة.

9- الصعيدي، عبد الرحمن عيسى (1969م): **نظم الحيازة في الأراضي الزراعية وأثرها في كفاءة الإنتاج الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم.

10- محمد، حلو عبد العاطي (1999م): **التحول في علاقة الإنسان بالبيئة بمنطقة النيل الأزرق ، حالة محافظة الدندر** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.

11- عبد المولي ، خديجة يونس **(2000)** : **التباين المناخي وأثره على النشاط الزراعي بمحافظة الدلنج (ولاية جنوب كردفان)** ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم.

ثانياً: الدوريات:

12- جعفر ، محمد حلمي (1981م): **توصيف الحيازة كعنصر في إطار النمط العام للزراعة المصرية** ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد 13 ، ص 64.

13- عبد الله ، سليمان (1984م): **استخدام الموارد الطبيعية والتصحر في إقليم كردفان** ، مجلة التصحر ، العدد الثالث ، الخرطوم.

التقارير والمؤتمرات والأوراق البحثية:

14- الطاهر ، حاج آدم حسن (2006م): **المفوضية القومية للأراضي في السودان، في جلال الدين الطيب (محرر) قضايا الأرض والسلام في السودان** ، الجمعية السودانية لحماية البيئة بالتعاون مع برامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الطبعة الأولي، الخرطوم.

EDITORIAL

15- الطيب ، جلال الدين (2006م): **قضايا الأرض والسلام في السودان** ، الجمعية السودانية لحماية البيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الطبعة الأولي ، الخرطوم.

16- الصندوق القومي لدعم الولايات (1999م): **الموسوعة الولائية ، ولاية جنوب كردفان** ، وزارة الحكم الاتحادي ، الخرطوم.

17- مانجر ، لايف (1998م): **التكيف الإنساني في الأراضي الجافة في شرق إفريقيا** : مأزق المفاهيم والتناولات ، في عبد الغفار محمد أحمد وحسن عبد العاطي (محررين) إدارة الندرة : **التكيف الإنساني في الأراضي الجافة في شرق إفريقيا** ، منظمة بحوث العلوم الاجتماعية لشرق وجنوب إفريقيا (أوسريا) أديس أبابا.

18- محمد ، يعقوب عبد الله (2006م): **دارفور والأرض بالتركيز على الحواكير**، في جلال الدين الطيب (محرر) قضايا الأرض والسلام في السودان ، الجمعية السودانية لحماية البيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي_ ، الطبعة الأولي، الخرطوم.

19- منظمة باكت، ومنظمة هياما للتنمية الاجتماعية (2006م): **المؤتمر الجامع لعموم قبائل تقلي** ، خلال الفترة من 23-26 يونيو 2006م ، مدينة العباسية تقلي.

20- سليمان، محمد (2000م): **استراتيجيات التنمية الزراعية ، القطاع الزراعي التقليدي ، الوضع الراهن وآفاق التغيير** ، ورقة ورشة عمل فيتار الاستشارية .

21- عجيمي ، عبد اللطيف (2006م): **الزراعة الآلية والنزاع في السودان ، في جلال الدين الطيب (محرر) قضايا الأرض والسلام في السودان** ، الجمعية السودانية لحماية البيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الطبعة الأولي، الخرطوم.

22- عجيمي، عمر عبد الله (2006م): **حيازة الأرض في السودان ، تحديات الأمن المعيشي والسلام الاجتماعي ، في جلال الدين الطيب (محرر) قضايا الأرض والسلام في السودان**، الجمعية السودانية لحماية البيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الطبعة الأولي ، الخرطوم.

23- توفيق، كاشف هاني (1984م) : **أثر حجم الحيازة على الإنتاجية الفدانية لبعض المحاصيل الزراعية الهامة** ، بحث مقدم في المؤتمر الدولي التاسع للإحصاء والحسابات العالمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، جامعة عين شمس، القاهرة ، المجلد(8).

الرسائل الجامعية باللغة الإنجليزية:

24- Rabih, Rabih Mohammed Nour (1998), *Impacts of Interaction between Sedentary Farmers and Nomads in Southern Kordofan State*: The Case of El abbassiya Area, M .Sc, U. Of .K

25- Yahya, Abdel Mageed Mohammed (2009), *Transformations Of Traditional Resources Management System and Conflicts in the Clay Plains of Central Sudan: the Case of Nuba Mountains (Southern Kordofan State)* ,Unpublished Ph.D Thesis , U.of .K_

EDITORIAL

التقارير والأوراق البحثية باللغة الإنجليزية :

26) Abdelgabar, Omer (1997), *Mechanized Farming and Nuba Peasants, An Example for Non Sustainable Development in Sudan*. Humburg, Berlin,Germany.

27) Abu sin , M.E., (1985)" *population Dynamic and Environmental Degradation in Tegali District* " Apaper Presented to a Seminar on Environmental Degradation , Abu Gubeiha , 11-14 May .

28) Awadala, S.A (1985), Tegali District , *South Kordofan (Sudan)*, Institute of Enviromental Studeis , U. of. K, Report.

29) IFAD (2003) Department of Monitory and Design, Unpublished Reports , *South Kordofan State , Kadugli* .

30) Lane,C.(1990), "Barabaig Natural Resources Management : *Sustainable Land Use Under Threat of Destruction*" Discussion Paper ,United Nation Research Institute for Social Development.

31) YAM(2004), *South Kordofan Management and Khor Abu Habil Catchment Basin Planning and Development Study* , Final Report.

الدوريات الانجليزية:

32) Biaou , Gauthier (1993) *African Land Tenure : The Options for more efficient regulation in SPORE* No. 48 .P.7.